

السلام الهتس في المجتمعات المتعددة (البوسنة والهرسك نموذجا)

م. د. مصطفى صادق عواد م. عبد الرحمن محمد عيسى م. م. سيف نبهان إسماعيل
جامعة النهريين / كلية العلوم السياسية جامعة النهريين / كلية العلوم السياسية جامعة النهريين / كلية العلوم السياسية

تشهد البوسنة والهرسك صراعات داخلية أدت إلى قتل قرابة (100) ألف إنسان وجرح وإعاقة ما يقارب (200) ألف إنسان، وتهجير أكثر من (2,2) مليون إنسان، إذ يعد هذا الصراع من أعنف الأحداث التي شهدها أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، لذا تطلب إيجاد حل ينهي هذا الصراع، الذي تمثل باتفاق دايتون للسلام عام 1995، الذي أسهم في إيقاف الحرب الأهلية العنيفة، إلا أنه أسس لنظام سياسي معقد قائم على مبدأ "تقاسم السلطة البائني"، وهو ما ينتج عنه نتائج مزروجة، فقد ينهي النزاع، ويحقق نوعاً من السلام؛ لكنه يجمد الديناميكيات الديمقراطية، ويبقي على تصارع الهويات داخل الدولة الواحدة، وبذلك حتى السلام الذي نتج عنه يكون هشاً.

الكلمات المفتاحية: البوسنة والهرسك، المجتمعات المتعددة، اتفاق دايتون للسلام، تقاسم السلطة البائني، مدرستان تحت سقف واحد، نارودي، السلام الهتس، الصراع، السلام.

Fragile Peace in Multiple Communities: Bosnia and Herzegovina as a Model

Dr. Mustafa Sadiq
Awad
Al-Nahrain University-
College of Political Science

Asst. Inst. Abdulrahman
Muhammed Issa
Al-Nahrain University-
College of Political Science

Asst. Inst. Said Nabhan
Ismael
Al-Nahrain University-
College of Political Science

Bosnia and Herzegovina has witnessed internal conflicts that have led to the deaths of approximately (100) thousand people, the injury and disability of approximately (200) thousand people, and the displacement of more than (2.2) million people. This conflict is considered one of the most violent events witnessed in Europe since World War II. Therefore, a solution to end this conflict was required, represented by the Dayton Peace Agreement of 1995. While this agreement contributed to halting the violent civil war, it established a complicated political system based on the principle of "ethnic power-sharing," which produces dual outcomes. It may end the conflict and achieve a kind of peace, but it also freezes democratic dynamics and maintains the conflict of identities within the same State. Thus, even the resulting peace is fragile.

Keywords: Bosnia and Herzegovina, Multiple communities, Dayton Peace Agreement, ethnic power-sharing, two schools under one roof, Narodni, fragile peace, conflict, peace.

القبول

2025/8/20

الرجاع

2025/8/15

الاستلام

2025/7/31

المقدمة

تعد البوسنة والهرسك أحد دول البلقان، التي تقع في جنوب شرق أوروبا، وتتمتع بتنوع ثقافي، إذ شهدت المنطقة مساعي متعاقبة من جهات خارجية للسيطرة عليها، وموجات من السيادة الإمبريالية، بما في ذلك تلك التي فرضتها الإمبراطوريتان النمساوية المجرية والعثمانية، ولم تتوافق حدود إمبراطوريات المنطقة مع الانقسامات بين الجماعات العرقية في غرب البلقان، التي كان الكثير منها شديد التنقل، إذ ينعكس هذا التنوع أيضا في اللغات الإقليمية، التي يصل عددها إلى (22) لغة، ومع ذلك، فإن أبرز مرحلة تاريخية في تاريخ جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية، هي الفترة الممتدة بين الحرب العالمية الثانية وتسعينيات القرن العشرين، إذ تم "توحيد" يوغوسلافيا في مؤتمر باريس للسلام عام 1919 في محاولة لجمع ما كان يعتقد أنها مجموعات عرقية متشابهة تحت مظلة دولة وطنية واحدة، وكان الغرض منها، بناء حاجز صحي بشأن التحالف الألماني النمساوي المهزوم، إذ حملت الدولة اليوغوسلافية الجديدة التركيبة غير المنتظمة للجماعات العرقية والحدود الإقليمية من الأنظمة الإمبراطورية السابقة.

إشكالية البحث

تتعلق إشكالية البحث من الصعوبة في تحقيق حوارات الوطنية واتفاقات سياسية ومجتمعية مستدامة تسهم في إيقاف النزاعات والصراعات، وتحدث نتائج إيجابية تؤدي إلى بناء الدولة، ولحل هذه الإشكالية يتوجب الإجابة عن السؤال الرئيس للبحث وهو:
لماذا لم تسهم الحوارات الوطنية واتفاقية السلام في البوسنة والهرسك من تحقيق دولة موحدة على المستويات كافة؟

كما وتتعلق من السؤال الرئيس تساؤلات فرعية عدة وهي:

1. ما هو تاريخ الصراع والنزاع في البوسنة والهرسك؟
2. ما هي اتفاقية الإطار العام للسلام (اتفاق دايتون)؟
3. ما هي النتائج التي حققها اتفاق دايتون للسلام؟
4. ما هو وضع النظام السياسي والمجتمع في ظل السلام الهش؟

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في معرفة تأثير الصراعات والنزاعات وأحداث العنف الداخلية على المجتمع والدولة، ومدى الحاجة إلى الحوارات الوطنية والاتفاقات ومشاريع المصالحة، التي تسهم في تحقيق الاستقرار.

هدف البحث

يهدف البحث لإيضاح فكرة مفادها أنه ليس كل حوار أو اتفاق يسهم في تحقيق استقرار مستدام، فمن الممكن أن يكون الحوار والاتفاق حقق بعض النتائج على المستوى الأمني منها إيقاف الصراع، لكن بشكل هش مما ينذر بعودة الصراع والعنف في أي وقت، وهذا السلام الهش لا يحقق تنمية مستدامة على المستويات كافة.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها (أن الحوارات الوطنية والاتفاقيات تسهم في تحقيق سلام وتنمية مستدامة إذ ما كانت قائمة على أسس وطنية هدفها مصلحة الوطن والمجتمع، وليس المصالح الضيقة للمكونات والأحزاب).

البطار المنهجية للبحث

تم الاعتماد في هذا البحث على منهج دراسة الحالة؛ لأنه يهتم بجمع المعلومات عن الوضع الحالي للحالة المدروسة وماضيها وفهم حقيقة هذه الحالة، واستخدام المدخل النظمي الذي يعتمد على المدخلات والمخرجات، كما تم الاعتماد على المدخل التاريخي لفهم تاريخ الصراع والنزاع والأوضاع بصورة عامة للبوسنة والهرسك، وعليه سيتم تقسيم هذا البحث على محاور عدة وهي:

أولاً: تاريخ الصراع والنزاع في البوسنة والهرسك

تشكل البوسنة والهرسك إحدى أبرز الأمثلة في التاريخ الحديث على تعقيد التداخل بين الدين والإثنية والسياسة، وما يمكن أن ينجم عن هذه التشابكات من توترات تتفاقم ضمن ظروف دولية هشة، فجدور الأزمة تمتد لعصور مختلفة، يمكن تقسيمها على ثلاث مراحل رئيسية، تبدأ بالحقبة العثمانية، والحقبة اليوغسلافية، وفترة ما بعد الحرب الباردة⁽¹⁾:

1. فيما يتعلق بالحقبة العثمانية والنمساوية (1463-1918): دخلت البوسنة تحت الحكم العثماني عام 1463، إذ بدأت تظهر تركيبة سكانية ودينية معقدة، تحول قسم كبير من السكان إلى الإسلام، مما أدى إلى بروز ثلاث مجموعات، وهم، المسلمون البوشناق، والأرثوذكس الصرب، والكاثوليك الكروات، وبالرغم من التعايش النسبي الذي ساد في أثناء الحكم العثماني، حمل هذا التنوع في طياته بوادر توتر، خصوصا عند انتشار القوميات الأوروبية في القرن التاسع عشر، ومع انسحاب العثمانيين، وجعل البوسنة تحت السيطرة النمساوية-الهنغارية في الفترة بين 1878 و1918، زادت التوترات بين الجماعات الإثنية التي سعت لتعزيز هوياتها السياسية والثقافية.
 2. الحقبة اليوغسلافية (1918-1991): جاءت عقب الحرب العالمية الأولى حين ضمت البوسنة إلى مملكة الصرب والكروات والسلوفينيين، التي تحولت لاحقا إلى يوغوسلافيا، وخلال تلك الحقبة بدأت ملامح الصراع تظهر في البوسنة والهرسك، إذ نمت عبر السياسات التي وضعت خلال الخمسين عاما من عمر جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية، فقد كانت الفلسفة السياسية اليوغوسلافية شديدة الحساسية لقضايا العرق، وخاصة تاريخ الصراع بين المجموعات العرقية الرئيسية، فاعترف الدستور اليوغوسلافي بعد عام 1945 بخمس مجموعات عرقية تأسيسية (الكرواتية، والمقدونية، والجبلي الأسود، والصربية والسلوفينية)، التي يشار إليها باسم "نارودي"²، كل واحد من نارودي كانت مرتبطة بجمهورية، التي تم فهمها بوصفها الوطن التاريخي (رغم أنها ليست بالضرورة محل الإقامة) لتلك المجموعة العرقية، وبرزت البوسنة والهرسك بين الدول الست المكونة للاتحاد اليوغوسلافي على وجه التحديد بسبب عدم وجود مجموعة وطنية تابعة لها.
- كان من المقرر أن يمنح الدستور جمهورياته الست مزيدا من الاستقلالية في الشؤون الوطنية، ونتيجة لذلك، أصبح بإمكان المواطنين المسلمين في الجمهورية ربط جنسيتهم لأول مرة بجمهورية مؤسسة وهي البوسنة والهرسك، فضلا عن تفضيلهم على مواطنيهم الكروات والصرب البوسنيين في سباق التجنيد داخل الدولة، ومن خلال سياسة العمل الإيجابي لمعادلة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية.

لقد تم قمع الهويات القومية لصالح خلق وحدة يوغوسلافية، ورغم نجاح الزعيم اليوغوسلافي (جوزيف بروز تيتو) نسبياً في إدارة التنوع عبر شعاره "الأخوة والوحدة"، إلا أن وفاته عام 1980 مثلت نقطة تحول كبيرة مع تصاعد النزعات القومية في جمهوريات يوغوسلافيا المختلفة⁽³⁾، ومع تزايد الخطاب القومي الصربي بقيادة "سلوبودان ميلوشيفيتش" خلال الثمانينات، تصاعدت المقاومة من جانب الكروات والمسلمين البوشناق في البوسنة، الذين بدأوا يتطلعون إلى الاستقلال، لا سيما في ظل انهيار الاتحاد السوفيتي، ودعم الغرب لانفصال الجمهوريات اليوغوسلافية⁽⁴⁾.

3. الحرب البوسنية (1992-1995): أعلن البوسنيون استقلالهم عن يوغوسلافيا في مارس 1992 عبر استفتاء قاطع صرب البوسنة المشاركة فيه، لكنه أدى إلى اندلاع نزاع دموي، مما دفع لانخراط البلاد في حرب مدمرة بين ثلاثة أطراف فاعلة، وهي جيش جمهورية البوسنة للبوشناق، وجيش كروات البوسنة، وجيش صرب البوسنة المدعوم من صربيا⁽⁵⁾، وسادت هذه الحرب مشاهد المجازر واسعة النطاق، وتطهير عرقي ضد المسلمين البوشناق، من أبرزها "فاجعة سربرينيتسا" عام 1995 التي قتل فيها أكثر من "8000" شخص، وصنفت كجريمة إبادة جماعية من المحكمة الدولية⁽⁶⁾، كما شهدت الحرب حصار العاصمة سراييفو، واندلعت انتهاكات مستمرة لحقوق الإنسان، مما جعلها واحدة من أشد النزاعات مأساوية في أوروبا الحديثة. وعلى أساس ما تقدم؛ فإن تاريخ المشكلة في البوسنة والهرسك يعكس كيف يمكن للهوية، إذا لم تدار بحكمة، أن تتحول من عامل غني إلى محرك نزاع، كما يوضح أن السلم المستدام لا يتحقق فقط بوقف إطلاق النار، بل ببناء نظام سياسي عادل وشامل، يعزز المواطنة، ويقلل من التحيزات الإثنية.

ثانياً: اتفاقية البطار العام للسلام في البوسنة والهرسك 1995 (اتفاق

دايتون)

أبرم اتفاق دايتون للسلام في نوفمبر 1995، إذ يمثل هذا الاتفاق نقطة تحول حاسمة في التاريخ الحديث للبوسنة والهرسك، فقد وضع حداً لحرب أهلية ضارية دامت لأكثر من ثلاث سنوات، وعرفت هذه الحرب بجرائم التطهير العرقي، وانتهاكات هائلة لحقوق الإنسان، وعلى الرغم

من نجاح الاتفاق في وقف العنف، إلا أن بنيته السياسية وتعقيده الدستورية أفرزت تحديات طويلة الأمد على صعيد الاستقرار السياسي، وبناء الدولة، وعليه سيتم البحث في هذا المحور عن السياق التاريخي للاتفاق، وبنيته القانونية، والنتائج الإيجابية والسلبية المرتبطة به عبر الآتي⁽⁷⁾:

1. السياق التاريخي لاتفاق دايتون: تم التوصل إلى اتفاق دايتون وسط حرب أهلية شرسة اشتعلت بعد انهيار يوغوسلافيا، مما أثار صراعا ثلاثي الأطراف بين البوشناق المسلمين، والكروات الكاثوليك، والصرب الأرثوذكس، وقد أفضى التدخل الدولي، لا سيما من الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، إلى فرض وقف لإطلاق النار في أكتوبر 1995، متبوعا بالتفاوض على اتفاق دايتون في "قاعدة رايت باترسون" الجوية بولاية أوهايو الأمريكية، فقد جرت المفاوضات بين قادة البوسنة (علي عزت بيغوفيتش)، وكرواتيا (فرانجو تودجمان)، وصربيا (سلوبودان ميلوشيفيتش)، تحت إشراف أمريكي مباشر بقيادة (ريتشارد هولبروك)⁽⁸⁾.
2. بنية الاتفاق ومكوناته: يتألف الاتفاق من وثيقة عامة و (11) مادة، و (11) ملحقا، تتناول الجوانب الدستورية، والسياسية، والعسكرية، والإدارية، ومن أبرز بنوده⁽⁹⁾:

أ. تأسيس دولة موحدة ذات سيادة تسمى "البوسنة والهرسك"، مكونة من كيانين هما:

- اتحاد البوسنة والهرسك الذي يشمل المسلمين والكروات.
- جمهورية صرب البوسنة ذات حكم ذاتي موسع.

ب. إقرار دستور جديد يتضمن تقاسم السلطة بين الفئات العرقية الثلاث، واعتماد نظام تمثيلي معقد لضمان التوازن العرقي.

ج. نشر قوات حفظ سلام دولية بقيادة الناتو لضمان تنفيذ الاتفاق.

د. إنشاء المحكمة الدستورية ومجلس الرئاسة ومؤسسات فيدرالية ثلاثية الرؤوس.

هـ. تعيين الممثل السامي بسلطات تنفيذية واسعة لمراقبة تنفيذ الاتفاق.

3. النتائج الإيجابية لاتفاق دايتون، وهي⁽¹⁰⁾:

أ. إنهاء الحرب ووقف نزيف الدم: نجح الاتفاق في وقف الأعمال القتالية، وفتح المجال لعودة اللاجئين والنازحين تدريجيا، مع خفض كبير للعنف العرقي، وإعادة الاستقرار الأمني.

ب. إنشاء مؤسسات دولة جديدة: مهد الاتفاق لإنشاء مؤسسات سياسية، وقضائية، وأمنية جديدة مثل المحكمة الدستورية، ومجلس الرئاسة، ووضع دستور جديد يقوم على التعددية، والتقسام العرقي في الحكم.

ج. تعزيز الحضور الدولي والإشراف الخارجي: ضمنت بعثة الممثل السامي نوعاً من الحوكمة الانتقالية بهدف ضمان تنفيذ بنود الاتفاق، فيما أنشئت آليات لمراقبة حقوق الإنسان، وملاحقة مجرمي الحرب عبر المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

د. تمهيد الطريق للاندماج الأوروبي: أرسى الاتفاق قاعدة أولية للتعاون مع الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا بصرف النظر عن بطء التقدم.

4. النتائج السلبية والنقد الموجه للاتفاق⁽¹¹⁾:

أ. تكريس الانقسام الإثني: قسم الدولة إلى كيانات مبنية على أساس عرقي مما صعب إنشاء هوية وطنية جامعة، وعرقل بناء مؤسسات وطنية متماسكة.

ب. نظام حكم معقد وغير فعال: يؤدي تعدد الرؤساء والبرلمانات إلى بيروقراطية مرهقة وعجز في صنع القرار، مع تعطيل الإصلاحات الاقتصادية والإدارية بسبب النزاعات السياسية بين الفئات.

ج. تبعية للمجتمع الدولي: يتمتع الممثل السامي بصلاحيات واسعة تصل إلى عزل المسؤولين المحليين مما أثار تساؤلات بشأن سيادة الدولة، وأضعف ذلك من المسؤولية السياسية الداخلية.

د. عرقلة مسار المصالحة: رغم وقف القتال، فشل الاتفاق في تحقيق مصالحة حقيقية بين الفئات المختلفة.

وعليه، فإن الأزمة البوسنية لم تكن حديثة، بل نتيجة تراكمات تاريخية من التهميش والتنافس الإثني، مع ضعف في البنية المؤسساتية، والإخفاق في بناء هوية وطنية جامعة، رافقه التأخر الواضح من المجتمع الدولي في التدخل لحل الأزمة، مما فاقم الكارثة الإنسانية، أما اتفاق دايتون، فرغم نجاحه في إنهاء الحرب، فقد فشل في تأسيس دولة ذات مؤسسات فاعلة، بسبب تعقيداته البنوية، وتوزيعه للسلطة على أسس اثنية بحتة، ما يمنع بناء مؤسسات وطنية قوية ومتماسكة.

ثالثاً: النظام السياسي بعد اتفاق دايتون للسلام

يعد اتفاق دايتون للسلام لحظة حاسمة في إنهاء الحرب الأهلية في البوسنة والهرسك، لكنه في الوقت ذاته أسس لنظام سياسي واجتماعي شديد الخطورة مبني على مبدأ تقاسم السلطة الإثني، وهي مقاربة غالباً ما تكون مزدوجة النتائج، إذ يحمل في طياته نتائج إيجابية ترافقها بالقدر نفسه نتائج سلبية، فهي تنهي النزاع لكنها تجمد الديناميكيات الديمقراطية، وتبقي على الهويات المتصارعة، وعليه سيتم تقسيم هذا المحور على فروع عديدة، وهي:

1. تقاسم السلطة

نتج عن اتفاق دايتون للسلام نظام سياسي مبني على التقاسم الإثني، إذ تم تقسيم الدولة على كيانين رئيسيين (فدرالية البوشناق والكروات، وجمهورية صربيا)، مع إقامة منطقة (برتشكو) كمحمية مشتركة، وقد أنشئت مؤسسات اتحادية تشمل⁽¹²⁾:

أ. اتحاد البوسنة والهرسك: وتضم البوشناق والكروات.

ب. جمهورية صرب البوسنة (صربيا).

كما وتم إقرار دستور جديد أرفق مع الاتفاق، يتضمن توزيعاً دقيقاً للسلطة بين المكونات الثلاثة في مستويات الحكم كافة، أبرزها⁽¹³⁾:

أ. مجلس رئاسة ثلاثي: ويتكون من رئيس بوسني مسلم، ورئيس صربي، ورئيس كرواتي.

ب. برلمان ثنائي الغرف مع تمثيل متساوي تقريباً بين الكيانات.

ج. مجلس وزراء اتحادي مع آلية "الفيتو الإثني"¹⁴ لكل جماعة، لمنع تمرير أي قانون يمس بمصالحها الحيوية.

د. مجلس دستوري مشترك يتكون من قضاة محليين ودوليين.

هـ. الحاكم الدولي والممثل السامي (OHR)، ويتمتع بسلطات فوق السيادية لضمان تنفيذ الاتفاق⁽¹⁵⁾.

رغم أن هذا الأنموذج كان فعالاً مبدئياً في منع عودة الحرب، إلا أنه عانى من (الجمود المؤسسي) بسبب غياب ثقافة التوافق، وغياب أحزاب سياسية عابرة للإثنيات.

2. المؤسسات السياسية

- أ. هيئة رئاسية: هي هيئة ثلاثية منتخبة مباشرة، مسؤولة عن الشؤون الخارجية والدبلوماسية والعسكرية، وميزانية مؤسسات الدولة، وأعضاء الرئاسة الثلاثة من الدول الثلاث المكونة للبوسنة والهرسك (بوسني، صربي وكرواتي)⁽¹⁶⁾.
- ب. رئيس مجلس الوزراء: يتم ترشيح رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك من الرئاسة، ويوافق عليه مجلس النواب، وبعد التصويت عليه بالموافقة، يقدم رئيس مجلس الوزراء ترشيحه للوزراء، وتتولى حكومة الولاية مسؤولية الأمن والدفاع، مما يتيح لها سن قرارات الرئاسة من خلال التشريعات، والجمارك والهجرة، والسياسة المالية والنقدية، وتسهيل التنسيق والتنظيم بين الكيانات⁽¹⁷⁾.
- ج. البرلمان: يتألف برلمان البوسنة والهرسك من مجلس نواب ومجلس شعوب، ينتخب أعضاء مجلس النواب، البالغ عددهم (42) عضواً، انتخاباً مباشراً عبر نظام التمثيل النسبي، ويتم انتخاب (28) عضواً في الاتحاد، و (14) في جمهورية صربيا، أما أعضاء مجلس الشعوب، البالغ عددهم (15) عضواً، فينتخبون انتخاباً غير مباشر من برلمانات الكيانيين، إذ ينتخب ثلثا الأعضاء من الاتحاد (خمسة كروات، وخمسة بوسنيين)، وثلثهم من جمهورية صربيا (خمسة صرب)، فيكون التمثيل فيه بالتساوي بين المكونات الثلاثة، بصرف النظر عن عدد الأصوات أو التوزيع السكاني⁽¹⁸⁾.
- د. على مستوى الكيانيين، يتمتع كل من الاتحاد وجمهورية صربيا باستقلالية واسعة، ولاتحاد البوسنة والهرسك مجلس نواب منتخب مباشرة، مؤلف من (98) عضواً، أما جمهورية صربيا، فلديها جمعية وطنية مؤلفة من (83) عضواً، وتختص برلمانات الكيانيين بالشؤون الصحية، والتعليم، والزراعة، والثقافة، وقضايا المحاربين القدامى، والعمل، والشرطة، والشؤون الداخلية⁽¹⁹⁾.
- هـ. على مستوى الدولة والكيان، يقع على عاتق مندوبي المجلسين الأعلى الواجب الأساس المتمثل في ضمان وجود اتفاق بين الدول المكونة وممثلي الأقليات عند تأكيد التشريعات⁽²⁰⁾.

و. لكل من الكيانيين رئيس وزراء وست عشرة وزارة، كما ينقسم الاتحاد على عشرة كانتونات، لكل منها حكومته الإدارية الخاصة، واستقلالية نسبية في الشؤون المحلية، مثل التعليم والرعاية الصحية⁽²¹⁾.

ز. عمل المؤسسات: أدت بنية دايتون إلى نشوء ما يعرف بـ"الهيكل متعدد الطبقات"، إذ يوجد في البلاد⁽²²⁾:

- حكومة و 14 برلمانا بما فيها الكانتونات في الاتحاد.
 - جهاز بيروقراطي ضخم وغير فعال.
 - اعتماد مفرط على التوازنات الإثنية بدلاً من الكفاءة الوظيفية.
- تواجه هذه المؤسسات تحديات كبيرة من أهمها⁽²³⁾:
- ضعف التنسيق بين الكيانات، مما يؤدي إلى عرقلة التشريعات الوطنية بسبب الفيتو الإثني.
 - تعاني المؤسسات الأمنية والعدلية من الانقسام وعدم الثقة بين مكوناتها.
 - الممثل السامي يمارس سلطات استثنائية (مثل إقالة مسؤولين منتخبين) ما يثير جدلاً بشأن السيادة الوطنية.

3. النظام الانتخابي

يعد النظام الانتخابي في البوسنة والهرسك بعد اتفاق دايتون، نظاماً معقداً يجمع بين التمثيل النسبي وتقاسم السلطة الإثني، إذ تم تصميمه ليتماشى مع بنية الدولة بعد الصراع، التي فرضت بموجب اتفاق دايتون للسلام، وهذا النظام ليس فقط آلية لاختيار الممثلين، بل هو جزء أساس من النظام السياسي المصمم لضمان توازن دقيق بين الجماعات الثلاث الرئيسة، وهم البوشناق (المسلمون)، والكروات (الكاثوليك)، والصرب (الأرثوذكس)⁽²⁴⁾.

فالتمثيل النسبي بالقائمة المفتوحة، يستخدم هذا النظام لانتخاب أعضاء البرلمان (مجلس النواب) على مستوى الدولة، وعلى مستوى الكيانات، والناخبون يصوتون على قوائم حزبية، ويمكنهم اختيار مرشحين بعينهم داخل القائمة، والدوائر الانتخابية متعددة المقاعد، والعتبة الانتخابية تبلغ (3%) لدخول البرلمان، والهدف من اختيار هذا النظام هو ضمان تمثيل نسبي للأحزاب، وتشجيع المشاركة عبر الكيانات الجغرافية، ولكن يظل التمثيل محكوماً بالانتماء الإثني⁽²⁵⁾.

ومن المآخذ على العملية الانتخابية، هي أن المرشحين يعرفون أنفسهم وفقاً للتقسيمات الإثنية، ويجب عليهم التمسك بهوية واحدة فقط؛ لذا لا يمكن ترشيح أو تصويت أي شخص عن العضو البوسني والكرواتي معاً، أو تحديد هويته خارج هذه المجموعات، ومن المآخذ أيضاً هو أنه من حق البوشناق الصرب، والكروات الترشح للرئاسة أو لمجلس الشعوب، وهو ما عدته المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (ECtHR) تمييزاً مخالفاً للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان⁽²⁶⁾.

ففي 2 أكتوبر 2022، أجريت آخر انتخابات قبل إعداد هذا البحث، وهي انتخابات متزامنة للبرلمانات والمناصب على ثلاثة مستويات حكومية، كان بإمكان الناخبين في اتحاد البوسنة والهرسك التصويت إما لعضو كرواتي أو بوسني في هيئة رئاسة البوسنة والهرسك، أو مجلس النواب في برلمان البوسنة والهرسك، أو مجلس النواب دون الوطني المكون من (98) عضواً في برلمان اتحاد البوسنة والهرسك، أو إحدى الجمعيات الكانتونية المحلية العشر، أما في جمهورية صربيا، فقد أدلى الناخبون بأصواتهم للعضو الصربي في هيئة رئاسة البوسنة والهرسك، أو مجلس النواب في برلمان البوسنة والهرسك، أو رئيس أو نواب جمهورية صربيا، أو الجمعية الوطنية دون الوطنية المكونة من (83) عضواً في جمهورية صربيا، وفي معظم هذه المستويات، كانت الإدارة السابقة تتكون من أحزاب قومية عرقية وقادة ترددوا في العمل معاً، ووضع سياسات مشتركة خلال فترة ولايتهم، لا سيما تلك المتعلقة بالتغيير الدستوري والانتخابي، وقد أسفرت الانتخابات المتزامنة عن نتائج متشابهة للغاية في المنافسات الانتخابية جميعاً على مختلف مستويات الحكومة⁽²⁷⁾.

رابعاً: الوضع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بعد اتفاق دايتون للسلام

شهدت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تغيرات بعد اتفاق دايتون للسلام، هذه التغيرات أسهمت بشكل كبير في تحقيق بعض الإيجابيات، تقابلها سلبيات حدثت من تطور وتحسين الأوضاع في البوسنة والهرسك؛ لذا سيتم تقسيم هذا المحور على فروع عدة، وهي:

1. الوضع الاقتصادي

اتسم الاقتصاد بوصفه اقتصاداً لا مركزياً ومجزأً، فبموجب اتفاقية دايتون للسلام، جرى تقسيم الدولة إلى ثلاثة هيكلية اقتصادية رئيسية، وهي، اتحاد البوسنة والهرسك، وجمهورية صربيا، فضلاً عن منطقة برتشكو المستقلة، ولكل من هذه الكيانات سلطات اقتصادية خاصة وإدارات

مالية منفصلة، مما أدى إلى نشوء بيئة اقتصادية شديدة التجزئة تتسم بتداخل القوانين والأنظمة الضريبية، وضعف التنسيق الكلي.

كما إن ضعف بيئة الأعمال، وغياب الاستثمار الأجنبي، إذ تصنف البوسنة، بحسب تقرير البنك الدولي لعام 2020 ضمن أسوأ عشر دول أوروبية في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال، وتعقيد القوانين، وبطء النظام القضائي، والفساد الإداري، ونظام الترخيص المزدوج بين الكيانات المختلفة مما يجعل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) تحديا كبيرا، فالالاقتصاد غير الرسمي يقدر بنحو (30%) من الناتج المحلي الإجمالي، ما يجعل من البوسنة واحدة من أعلى الدول الأوروبية في هذا المعدل، لا سيما مع تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من (2.1) مليار يورو في عام 2007⁽²⁸⁾ إلى أقل من (0.5) مليار يورو في عام 2023، وفقا لتقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية⁽²⁹⁾.

كما وبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي نحو (23.7) مليار دولار في عام 2023، ويتراوح النمو الاقتصادي السنوي بين (2%) إلى (3.5%)، وهو معدل أقل بكثير من المتوسط الإقليمي، ومن المتوقع أن تستمر معدلات النمو المنخفضة بسبب الهجرة المستمرة وتقلص القوة العاملة المحلية، إذ تبلغ نسبة البطالة الرسمية نحو (15%) وتصل بين الشباب إلى نسبة خطيرة تبلغ (32%)، ونحو (16.9%) من السكان يعيشون تحت خط الفقر، مع ارتفاع معدلات البطالة بشكل خاص في المناطق الريفية، وحدوث تفاوت كبير في التنمية الاقتصادية بين الكيانات المختلفة والمجتمعات المحلية⁽³⁰⁾.

وتعد الهجرة الاقتصادية تحديا شديدا خطيرة؛ فمنذ عام 2013، فقدت البوسنة أكثر من (600) ألف مواطن بسبب الهجرة، وأكثر من نصف خريجي الجامعات غادروا البلاد خلال العقد الأخير، مما أضعف السوق المحلي، وعرقل جهود الابتكار⁽³¹⁾.
أما القطاعات الاقتصادية الرئيسية، فهي⁽³²⁾:

- أ. الخدمات: تشكل نحو (55%) من الناتج المحلي الإجمالي، لكنها تظل ذات إنتاجية منخفضة، وتعتمد بشكل كبير على التمويل الحكومي، والتحويلات المالية الخارجية.
- ب. الصناعة: تتركز في مجالات المعادن، الأخشاب، والطاقة الكهرومائية، إلا أنها تعاني من نقص في التحديث التكنولوجي، الذي يتناسب وإمكاناتها الكبيرة.

ج. الزراعة: قطاع غير منظم يعاني من ضعف الدعم الحديث رغم أن نحو (40%)

من السكان يعيشون في مناطق ريفية.

د. التحويلات المالية: تمثل نحو (10%) من الناتج المحلي الإجمالي، وتشكل مصدر

دعم مباشر للفئات الاجتماعية الأكثر احتياجاً.

وبعد هذه الإخفاقات الاقتصادية كلها منذ اتفاق دايتون للسلام، عملت البوسنة والهرسك

على تحقيق بعض الإصلاحات الاقتصادية، ووضع خطط وسياسات اقتصادية مستقبلية، تمثلت

ضمن إطار "خطة النمو لغرب البلقان"، إذ تبنت البوسنة بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي خطة

إصلاحية للمدة بين 2021-2027 تهدف إلى⁽³³⁾:

أ. تحديث البنية التحتية الرقمية والخضراء.

ب. تحسين إدارة المال العام، ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي.

ج. توسيع المشاركة الاقتصادية في السوق الإقليمية الأوروبية.

وعلى أثر هذه الإصلاحات التي لم ترتق للمستوى المطلوب؛ منح البنك الدولي في مايو

2025، قرضاً بقيمة (90.7) مليون دولار لدعم تحول الطاقة، وتعزيز البنية التحتية الخضراء⁽³⁴⁾،

وعليه فإنه رغم مرور أكثر من ثلاثين عاماً على اتفاقية دايتون للسلام، لا يزال الاقتصاد البوسني

هشاً وغير قادر على توليد الثروة بشكل مستقل أو على استيعاب القوى العاملة المحلية بشكل

ناجح.

2. الوضع الاجتماعي والثقافي

أسفر اتفاق دايتون عن إنشاء نظام سياسي قائم على تقاسم السلطة الإثنية، مما أسهم في

تحقيق السلام الأمني؛ لكنه عزز الانقسامات الاجتماعية بين البوشناق، والكروات، والصرب، إذ

يعيش معظم السكان اليوم في مجتمعات ذات طابع إثني متجانس، فيما لم تكتمل بعد مشاريع

العودة الطوعية للأهالي إلى مناطقهم الأصلية، كما تبقى معدلات الزواج المختلط منخفضة للغاية،

إذ لا تتعدى نسبة (3%)، وفي قطاع التعليم، يمثل نظام "مدرستان تحت سقف واحد"³⁵ أحد أبرز

مظاهر الفصل الإثني، إذ تدرس المناهج المختلفة وفق خلفيات إثنية منفصلة داخل المدارس

والمباني نفسها، ويسهم هذا النظام في تعزيز التصورات المتعصبة، وإضعاف فرص التماسك

الوطني بين الفئات المختلفة، ورغم الجهود التي بذلتها بعض المنظمات غير الحكومية الناشطة

في مجال حقوق الإنسان وبناء السلام، إلا أن المجتمع المدني في البلاد لا يزال هشاً ومعتمداً بدرجة كبيرة على التمويل والدعم والتوجيه الخارجي⁽³⁶⁾، إلى جانب ذلك، يواجه هذا القطاع تضيقاً متزايداً في بعض المناطق ومرونة أكثر في مناطق أخرى، وتشير بيانات صادرة عن "European Endowment for Democracy" لعام 2023 إلى انخفاض مساحة المجتمع المدني المستقل بنسبة (18%) خلال السنوات الخمس الماضية⁽³⁷⁾.

كما وشهد الوضع الثقافي والهوية الوطنية في البوسنة، وبرغم التعقيدات السياسية والاجتماعية نمواً ملحوظاً في النشاط الثقافي منذ انتهاء الحرب، إذ يعد مهرجان سرييفو السينمائي منصة ثقافية بارزة في المنطقة، فقد لعب دوراً مهماً في تعزيز الحوار المجتمعي ما بعد النزاع، وتشجيع التبادل الثقافي بين مختلف مكونات الشعب، إلى جانب ذلك، ظهرت مبادرات مستقلة مثل "متحف الطفولة في الحرب"، التي تركز على تقديم الذاكرة الجماعية من منظور إنساني محايد بعيداً عن التصنيفات الإثنية، لكن المؤسسات الثقافية الرسمية ما زالت تحت هيمنة النخب القومية، كما يتم توظيف الإعلام التقليدي لدعم السرديات المختلفة لكل مجموعة إثنية منفصلة، ورغم ذلك؛ فإن غياب استراتيجيات وطنية موحدة في مجالي التعليم والثقافة يعيق جهود بناء هوية جامعة تشمل المواطنين جميعاً⁽³⁸⁾.

وعلى أساس ما تقدم، فبعد مرور قرابة ثلاثة عقود على توقيع اتفاق دايتون، لا تزال البوسنة والهرسك تواجه تحديات جوهرية في تحقيق سلام مكتمل، فرغم نجاح الاتفاق في إنهاء الحرب، إلا أنه لم يسهم في بناء مجتمع متماسك أو اقتصاد قوي، إذ يعيش السكان في كيانات سياسية واجتماعية تعتمد على ترتيبات تعاقدية بدلاً من الثقة المتبادلة، والرؤية الوطنية الموحدة، وفي ظل استمرار الانقسامات الإثنية، وضعف الاقتصاد، وهشاشة الهوية الوطنية؛ تبقى البوسنة والهرسك دولة غير مستقرة تسير بخطى بطيئة نحو التحول المطلوب.

خامساً: هتاتة اتفاق دايتون وتحديات السلام المستدام في مستقبل البوسنة والهرسك

على الرغم من مرور ما يقارب ثلاثة عقود على توقيع اتفاق دايتون، لا تزال البوسنة والهرسك تعيش في ظل سلام هش مهدد بشكل دائم بسبب النقائص البنوية في الاتفاق نفسه، فضلاً عن الواقع السياسي الإثني المنقسم ومؤسسات الدولة، التي تغتفر إلى السيادة والفاعلية

الكاملة، لقد أثبتت التجربة أن اتفاق دايتون لم يقض على جذور الصراع، بل جمدها عبر إطار سياسي يعتمد على توازن دقيق بين القوى الثلاث الرئيسية (البوشناق، والكروات، والصرب)، دون أن يؤدي إلى صياغة عقد اجتماعي مدني شامل⁽³⁹⁾، إذ تبرز هشاشة الاتفاق بشكل رئيس عبر اعتماد الدولة على نظام لتقاسم السلطة الإثني، مما جعلها عرضة للأزمات السياسية المتكررة، كما حدث في أزمة عام 2021 حينما انسحب ممثلو صرب البوسنة من المؤسسات الفيدرالية، أو في الأزمة الدستورية المستمرة منذ عام 2023، التي تهدد وحدة البلاد⁽⁴⁰⁾، هذه الأزمات المستمرة تكشف أن السلام الذي تحقق لم يتمكن من التحول إلى مصالحة وطنية حقيقية، بل اقتصر على تعايش هش تغطي عليه الانقسامات والتوترات⁽⁴¹⁾، وتتجسد هشاشة اتفاق دايتون في تأثيره السلبي على مستقبل البوسنة والهرسك عبر ثلاثة أبعاد رئيسة وهي⁽⁴²⁾:

1. الشرعية الدستورية: إذ تعد بعض بنود الاتفاق غير ديمقراطية من قطاعات واسعة من المواطنين، مثل قضية استبعاد الأقليات كاليهود والغجر من الترشح لمنصب الرئاسة، وهو ما انتقدته المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان منذ عام 2009.
2. الوحدة الجغرافية: مع تصاعد النزعات الانفصالية، خصوصا في جمهورية صربيا بقيادة "ميلوراد دوديك"، مما يهدد بتفكك الدولة وإعادة إشعال النزاعات⁽⁴³⁾.
3. فاعلية الدولة: إذ يؤدي التداخل بين المستويات الفيدرالية والكيانية والبلدية إلى خلق بيروقراطية معقدة وغير فعالة.

وعليه؛ فإن مستقبل البوسنة والهرسك يعتمد بشكل كبير على قدرة النخب السياسية والمجتمع المدني، بدعم من المجتمع الدولي، على إعادة تقييم الهيكل الذي أرسته اتفاقية دايتون، إذ يتطلب هذا إحلال أنموذج ديمقراطي يرتكز على المواطنة بدلا من المحاصصة القومية، كما إن الحفاظ على السلام يستلزم أكثر من مجرد وقف إطلاق النار، فهو بحاجة إلى إصلاح دستوري شامل، عدالة انتقالية، نظام تعليمي يوحد الأجيال المقبلة، وإعلام مستقل يسهم في بناء الثقة والمصالحة، ومع ذلك، لم يتحقق أي من هذه الإصلاحات حتى الآن.

الخاتمة

تعد تجربة البوسنة والهرسك بعد اتفاق دايتون أنموذجاً معقداً لواقع السلام ما بعد الصراع، إذ أظهر الواقع أن غياب العنف لا يعني بالضرورة غياب التوترات والانقسامات العميقة، وعلى الرغم من النجاح الظاهري لاتفاق دايتون في إنهاء الحرب الأهلية، إلا أنه خلق نظاماً سياسياً هشاً يقوم على تقاسم السلطة على أسس إثنية، مما أدى إلى صعوبات كبيرة في بناء دولة فعالة ومجتمع متماسك واقتصاد مستدام.

من خلال التناول البحثي على خمسة محاور رئيسية، تبين أن السلام المحقق هو سلام سلبي مشروط بتوازنات قومية دقيقة قد تنهار عند مواجهة أي أزمة سياسية، وبعد ما يقارب ثلاثة عقود من توقيع الاتفاق، لا تزال المصالحة الوطنية بعيدة المنال، إذ لم تستطع الدولة تجاوز الانقسامات الإثنية التي تهدد مستقبلها.

الاستنتاجات

1. أنهى اتفاق دايتون الحرب؛ لكنه لم يحقق سلاماً مستداماً، إذ ركز فقط على وقف إطلاق النار من دون معالجة الأسباب الجذرية للصراع.
2. النظام السياسي القائم على المحاصصة الإثنية أعاق بناء مؤسسات قوية ومنع ظهور دولة المواطنة.
3. أدت الهياكل الإدارية المعقدة إلى بيروقراطية مشلولة وتعطيل دائم في عملية اتخاذ القرار.
4. الاقتصاد يعاني من هشاشة مستمرة؛ بسبب الجمود السياسي، والفساد، وهجرة الأفراد ذوي المهارات العالية.
5. الانقسام الاجتماعي والثقافي يبقى عقبة كبيرة أمام المصالحة الوطنية، لا سيما في مجالات التعليم والإعلام.
6. السلام الموجود هو سلام سلبي يعتمد على غياب العنف بدلاً من تحقيق العدالة والاندماج المجتمعي.

التوصيات

1. العمل على تعديل دستوري يعيد النظر في اتفاق دايتون، ويقلل من الطابع الإثني للنظام السياسي بهدف بناء دولة مدنية.
 2. تطوير أنموذج حوكمة يدمج الفئات المجتمعية بشكل شامل، ويحد من نفوذ الحركات القومية المتطرفة.
 3. إصلاح نظام التعليم والإعلام لتعزيز روح الوطنية المشتركة، والتقليل من الانقسامات الإثنية.
 4. تقوية استقلال القضاء، وتعزيز الجهود لمكافحة الفساد لبناء الثقة في مؤسسات الدولة، وتحقيق التنمية المستدامة.
 5. دعم المجتمع المدني والمنظمات الشبابية لتعزيز ثقافة الحوار وبناء السلام.
 6. تشجيع الاتحاد الأوروبي والمؤسسات الدولية على ربط المساعدات المقدمة للبوسنة بإنجاز إصلاحات سياسية فعلية.
- من المهم أن ندرك أن استقرار ووحدة البوسنة والهركسك لن يتحققا من دون إحداث تحول هيكلي عميق، يشمل إصلاحات دستورية وسياسية جذرية، ويتطلب التوجه نحو تحقيق السلام الإيجابي، الذي يقوم على المصالحة والتنمية الشاملة، ويمثل الطريق الوحيد لتجاوز التحديات الحالية، وتجنب المزيد من المخاطر والاضطرابات.

المصادر والتعليقات الختامية

(1) Glenny, Misha. *The Fall of Yugoslavia: The Third Balkan War*, Penguin Books, Third Revised Edition, London, 2012, pp. 19-20.

(2) "نارودي (Narodi)" هي الكلمة المستخدمة في يوغوسلافيا للدلالة على "الشعوب المؤسسة"، أي تلك التي شكلت الفدرالية (اليوغوسلافيين-الصرب، الكروات، السلوفينيين، المقدونيين، الجبل الأسود، ثم البوشناق)، كان لهذه الشعوب وضع دستوري متمساو ومكانة مركزية في بناء الدولة، بينما عُدت "narodnosti" الأقليات مثل (الألبان، الأتراك، اليهود... الخ) غير مؤسسة، ولا تملك الصلاحيات السياسية نفسها أو التمثيل القانوني نفسه، للمزيد ينظر:

E. A. Hammel, Carl Mason and Mirjana Stevanović. A fish stinks from the head: Ethnic diversity, segregation, and the collapse of Yugoslavia, Demographic Research, VOLUME 22, ARTICLE 35, GERMANY, 24/6/2010, p. 1104.

(3) Srdjan Ristic, *Yugoslavia: Utopia or Inspiration?: From Exalting Vision to Fractured Reality: An In-Depth Exploration of Yugoslavia's Rise, Fall, and Legacy*, Maverick, Belgrade, 2025, p. 78.

- (4) Hourly History, Yugoslavia: A History from Beginning to End, Independently published, 2023, p. 11.
- (5) Steven L. Burg, Paul Shoup, *The War in Bosnia-Herzegovina: Ethnic Conflict and International Intervention*, M.E. Sharpe, new york, 1999, p. 163.
- (6) Samantha Power, "A Problem from Hell": America and the Age of Genocide, Basic Books, new york, 2013, p. 442.
- (7) Roberto Belloni, *Bosnia: Dayton is Dead! Long Live Dayton!*, Nationalism and Ethnic Politics, Routledge, Taylor & Francis Group, London, 2009, p. 359.
- (8) Richard C. Holbrooke, *To End a War*, Modern Library, University of Michigan, Michigan, 1999, pp. 113- 114.
- (9) The General Framework Agreement for Peace in Bosnia and Herzegovina, Dayton, 1995.
- (10) Heleen Touquet & Peter Vermeersch, Peter, Bosnia and Herzegovina: Thinking Beyond Institution-Building, Nationalism and Ethnic Politics, Vol. 19, No. 3 , Taylor & Francis Group, London, 2020, p. 274.
- (11) Keil, Soeren & Valery Perry, "The Dayton Agreement at 25: The Functioning, Challenges, and Future of Bosnia's Constitution." Nationalities Papers, Vol. 49, No. 5, 2021, pp. 847-849.
- (12) Soeren Keil & Valery Perry, Twenty-Five Years After Dayton: Functioning and Dysfunction in Bosnia's Power-Sharing System, Nationalities Papers, Vol. 49, No. 5, 2021, p. 848.
- (13) Soeren Keil & Valery Perry, *State-Building and Democratization in Bosnia and Herzegovina*, series Southeast European Studies, Routledge, Taylor & Francis Group, London, 2014, p. 47.

(14) يهدف الفيتو المتبادل في تقاسم السلطة إلى ضمان التوازن في صنع القرار والسياسات، ويُعدّ هذا بمثابة نظام رقابة وتوازن، وله آثار إيجابية على أداء الإطار المؤسسي للدولة، ويلعب حق الفيتو للأقليات دورًا حيويًا في توجيه وتجميع مصالحها واهتماماتها، في البوسنة والهرسك، يُمنح حق الفيتو لأعضاء من الاتحاد وجمهورية صربيا في كلِّ من مجلس النواب والرئاسة الثلاثية، ويمكن لعضو الرئاسة إقرار القرارات، التي تؤثر في مصالح أعضائها، ويُطبَّق المبدأ نفسه في مجلس النواب، فضلًا عن ذلك، تُسوّى مسألة الجمود الناتج عن حق النقض (الفيتو) من خلال لجنة خاصة مؤلفة من ممثلين عن المجموعات الثلاث المكونة، وهكذا، منح ترتيب تقاسم السلطة شعب البوسنة والهرسك حقًا جماعيًا في اتخاذ القرار المشترك، وهو حقٌّ كافٍ لقبول الاختلافات من دون اللجوء إلى العنف، ينظر:

Christopher McCrudden & Brendan O'Leary, Courts and Consociations: Human Rights Versus Power-sharing, Human Rights Quarterly, vol 36(4), 2014, p. 963.

- (15) Office of the High Representative (OHR), The General Framework Agreement for Peace in Bosnia and Herzegovina, Office of the High Representative (OHR) website, Internet, Data of Visit 2/3/2025, Link: <https://www.ohr.int/dayton-peace-agreement/> .
- (16) Alberto Nardelli , Denis Dzidic and Elvira Jukic, Bosnia and Herzegovina: the world's most complicated system of government?, Article published on the website The Guardian newspaper, 8/10/2014, Internet, Data of Visit 23/2/2025, Link: <https://www.theguardian.com/news/datablog/2014/oct/08/bosnia-herzegovina-elections-the-worlds-most-complicated-system-of-government> .

- (17) Patrick Agyare, Power-Sharing and Minority Rights: The Case of Bosnia-Herzegovina and North Macedonia, International Journal of Multicultural and Multireligious Understanding, Vol. 8, No. 11, Norway, November 2021, p. 49.
- (18) Roberto Belloni, Power Sharing and Post-Conflict Democracy: The Case of Bosnia, Democratization, Vol. 28, No. 5, 2021, p.849.
- (19) Soren Keil, Florian Bieber, Power-sharing revisited: Lessons learned in the Balkans?, Review of Central and East European Law, vol 34, Brill Nijhoff, 2009, p. 344.
- (20) Florian Bieber, Institutionalizing ethnicity in the western Balkans: managing change in deeply divided societies, European Centre for Minority Issues, 2004, p. 97.
- (21) Roberto Belloni, Op. cit, p. 850.
- (22) Hannelore Touquet, & Vermeersch, Peter. “Re-thinking Ethnic Governance in Bosnia: Beyond Dayton?” Ethnopolitics, Vol. 19, No. 3, 2020, p. 272.
- (23) Patrick Agyare, Op. cit, p. 51.
- (24) Roberto Belloni, Op. cit, p. 850.
- (25) Keith Whitmore, Report on the elections in Bosnia and Herzegovina (11 November 2000), Rapporteur of the CLRAE observer delegation, 12 January 2001.
- (26) Florian Bieber, *Power sharing as ethnic representation in postconflict societies: the cases of Bosnia, Macedonia, and Kosovo, Nationalism after communism: lessons learned*, Central European University Press, 2004, p. 73.
- (27) Damir Kapidžić, General elections in Bosnia and Herzegovina 2 October 2022, Electoral Bulletins of the European Union, Elections in Europe 2022, Issue 3, Groupe d'études géopolitiques, American Psychological Association, 2023, pp. 161-162.
- (28) نبيل شبيب، البوسنة والهرسك: جيل ما بعد الحرب.. إلى أين؟، سلسلة رؤى معاصرة، السنة الثانية، العدد 13، المركز العربي للدراسات الإنسانية، 2010، ص25.
- (29) World Bank Group, The World Bank In Bosnia and Herzegovina, World Bank Group, 6/5/2025, Internet, data of visit 13/5/2025, Link: <https://www.worldbank.org/en/country/bosniaandherzegovina/overview#5>.
- (30) country assessments, European Commission, 2024 Economic Reform Programmes of Albania, Bosnia and Herzegovina, Georgia, Kosovo, Moldova, Montenegro, North Macedonia, Serbia and Türkiye: The Commission's overview & country assessments, Directorate-General for Economic and Financial Affairs, Brussels, 2024, p. 42.
- (31) “Ibid,” p.43.
- (32) Transparency International Bosna I Hercegovina, Worst Result Yet: BiH Among the Three Lowest-Ranked Countries in Europe in Terms of Corruption, 11/2/2025, Internet, data of visit 24/5/2025, Link: <https://ti-bih.org/worst-result-yet-bih-among-the-three-lowest-ranked-countries-in-europe-in-terms-of-corruption/?lang=en> .
- (33) country assessments, European Commission, 2025 Economic Reform Programmes of Albania, Bosnia and Herzegovina, Kosovo, Moldova, Montenegro, North Macedonia, Serbia and Türkiye: The Commission's Overview and country assessments, Directorate-General for Economic and Financial Affairs, Brussels, 2 June 2025, p. 43.

- (34) Reuters, World Bank to support Bosnia's energy transition with \$90.7 million loan, 5/5/2025, Internet, data of visit 12/5/2025, Link: <https://www.reuters.com/business/energy/world-bank-support-bosnias-energy-transition-with-907-million-loan-2025-05-05/> .
- (35) أنشئت مبادرة "مدرستان تحت سقف واحد" كتدبير مؤقت لمعالجة نظام التعليم ذي الطابع العرقي العدواني في فترة ما بعد الحرب، ولتشجيع عودة اللاجئين والنازحين، وقد أصبح هذا التدبير المؤقت دائماً على الرغم من جهود المجتمع الدولي لضمان انتقاله، وقد أحرز تقدم محدود، بما في ذلك من خلال التوحيد الإداري والقانوني، مما أدى إلى نظام تعليمي لا يخدم سوى تقسيم الناس، للمزيد ينظر:
- Universal Declaration of Human Rights, "Two Schools Under One Roof" The Most Visible Example of Discrimination in Education in Bosnia and Herzegovina, Organzatlion for Security Co- operation in Europe Mission to Bosnia and Herzegovina, 2018, p. 7.
- (36) United Nations Development Programme, The General Human Development Report of Bosnia and Herzegovina, New York, 1998, p. 4.
- (37) Hardy Merriman, A Decade Of Support To Pro-Democracy And Human Rights Movements, European Endowment for Democracy, 2023, Internet, data of visit 1/6/2025, Link: <https://www.democracyendowment.eu/annualreport2023/decade1.html> .
- (38) War Childhood Museum, Childhoods Affected by the Bosnian War, 2025, Internet, data of visit 2/6/2025, Link: <https://warchildhood.org/childhoods-affected-by-the-bosnian-war/> .
- (39) Jared O. Bell, Srebrenica, 30 Years Later: Genocide Still Lives Through Denial, Konrad-Adenauer-Stiftung, Germany, 2025, p. 3.
- (40) Neven Anđelić, Nations in Transit 2024 - Bosnia and Herzegovina: TRANSITIONAL OR HYBRID REGIME, Freedom House, 11/4/2024 , Internet, data of visit 8/6/2025, Link: <https://freedomhouse.org/country/bosnia-and-herzegovina/nations-transit/2024> .
- (41) European Western Balkans, BiH among countries experiencing rapid declines in civic freedoms, CIVICUS announces, 12/9/2023, Internet, data of visit 11/6/2025, Link: <https://europeanwesternbalkans.com/2023/09/21/bih-among-countries-experiencing-rapid-declines-in-civic-freedoms-civicus-announces/> .
- (42) Grand Chamber, Sejdic and Finci v. Bosnia and Herzegovina, (Applications nos. 27996/06 and 34836/06), Council of Europe: European Court of Human Rights (ECtHR), 22/12/2009.
- (43) The International Institute for Middle East and Balkan Studies (IFIMES), Bosnia and Herzegovina 2024: Is peace in BiH under threat?, 6 July 2024, Internet, Data of visit 12/5/2025, Link: <https://www.ifimes.org/en/researches/bosnia-and-herzegovina-2024-is-peace-in-bih-under-threat/5362?> .